المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون المدنية

الرباط في 23 أبريل 2010

رسالة دورية عدد: 8 س2

من وزير العدل

إلى السادة

الرؤساء الأولين لمختلف محاكم الاستئناف
رؤساء المحاكم الابتدائية
رؤساء المحاكم التجارية
رؤساء المحاكم الإدارية

الموضوع: طبع الأحكام.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فغير خاف عنكم أن عدم طبع الأحكام القضائية في العديد من محاكم المملكة يشكل أحد المظاهر السلبية التي تحد من النجاعة القضائية، كما يشكل جزءا مما يعانيه المتقاضون من تعقيد وبطء في الإجراءات القضائية.

ورعيا للحاجة الملحة لأن يلمس كافة المتقاضين عن قرب وفي الأمد المنظور، الأثر الإيجابي المباشر للإصلاح، ولما نتخذه من خطوات من أجل تبسيط وشفافية المساطر، والرفع من جودة الخدمات القضائية، وتسريع وتيرة معالجة الملفات، أدعوكم لاتخاذ كل ما يلزم من أجل التخلص بشكل نهائي وشامل من مشكلة عدم طبع الأحكام، وذلك داخل أمد زمني لا يتعدى متم يونيو المقبل.

ولتحقيق هذا الهدف، أطلب منكم تعبئة كافة الموارد البشرية والتقنية المتاحة داخل المحكمة لطبع المخلف من الأحكام غير المطبوعة، وتحفيز الموظفين على الانخراط في هذه العملية من خلال التعويضات التي ستخصصها لهم الوزارة عن ساعات العمل الإضافية، ويمكنكم عند الاقتضاء الاستعانة بعناصر من خارج المحكمة مقابل بدل مادي، وكل ذلك في أفق التخلص النهائي من هذا المشكل مع نهاية الأمد الزمني المحدد.

ومن جهة أخرى، أدعوكم إلى السهر على ألا يتم مستقبلا النطق بالأحكام إلا وهي محررة، كما أطلب منكم حث السادة القضاة على طبع الأحكام بدل تحريرها بخط اليد، ترشيدا للوقت وللموارد البشرية.

هذا، وأهيب بكم السهر على تطبيق فحوى هذه الدورية بكل دقة وعناية مع إخباري بالصعوبات التي قد تعترضكم عند تطبيقها، **والسلام.**

وزير العدل

محمد الطيب الناصري